

## اتفاقية التنوع البيولوجي

Distr.  
GENERAL

## اتفاقية التنوع البيولوجي

UNEP/CBD/COP/3/37  
6 October 1996

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي  
الاجتماع الثالث  
بوينوس آيرس، الأرجنتين  
٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦  
البند ٦-٣ من جدول الأعمال المؤقت

### توافر الموارد المالية الإضافية

#### مذكرة الأمين التنفيذي

#### ١- التفويض والنطاق

١- تنص الفقرة ٣ من المادة ٢٠ على أنه "يمكن للبلدان المتقدمة الأطراف أن تزود الموارد المالية المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية من خلال القنوات الثنائية والإقليمية والقنوات المتعددة الأطراف الأخرى، وتستطيع البلدان النامية الأطراف أن تستفيد من ذلك".

٢- تنص الفقرة ٤ من المادة ٢١ على أن "تنظر الأطراف المتعاقدة في تعزيز المؤسسات المالية القائمة لتزويد الموارد المالية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام".

٣- في إطار قراره ٢/١ طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة أن تقدم إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه التالي دراسة عن توافر الموارد المالية الإضافية التي لا تُقدّم عبر مرفق البيئة العالمية، وعن الطرائق والوسائل لتعبئة وتوجيه هذه الموارد في دعم أهداف الاتفاقية. تتضمن الوثيقة UNEP/CBD/COP/2/10 هذا التقرير.

٤- في الفقرة ٩ من القرار ٦/٢ طلب مؤتمر الأطراف من الأمين التنفيذي بأن:

(أ) يستكشف على نحو إضافي الإمكانيات من أجل تحديد الموارد المالية الإضافية لدعم أهداف الاتفاقية؛

(ب) ويرصد توافر الموارد المالية الإضافية ويحدد على نحو إضافي أين وكيف يمكن للأطراف أن تحصل على هذه الموارد.

٥- ركزت جهود الأمين التنفيذي خلال هذه السنة والملاحظات المدونة في هذه المذكرة على رصد المساعدات الانمائية الرسمية بدل التركيز على مصادر أخرى للموارد المالية الإضافية مثل الاستثمارات الخاصة. ومع أن التدفقات الاجمالية للمساعدات الانمائية الرسمية تنخفض ومن غير المنتظر أن تزداد في المستقبل القريب، فقد قرر الأمين التنفيذي مع ذلك أن يركز جهود الأمانة في هذا الخصوص على رصد واستكشاف المساعدات الانمائية الرسمية لعدة أسباب مهمة. وتبقى المساعدات الانمائية الرسمية المصدر الأهم للدعم المالي لتنفيذ الاتفاقية، مُشكلة بذلك الطريقة المباشرة الأفضل التي يمكن من خلالها للبلدان المتقدمة الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٠. والمساعدات الانمائية الرسمية هي أيضاً وسيلة مهمة ومباشرة تستطيع الأطراف بواسطتها أن تدعم نقل التقنية وبذلك تفي جزئياً بالتزاماتها بموجب أحكام الفقرة ٤ من المادة ٢٠ والمواد ١٦ و ١٨ و ١٩. يدعم التركيز على المساعدات الانمائية الرسمية مباشرة دراسة الأمين التنفيذي للخصائص المحددة لانشطة التنوع البيولوجي في الوثيقة UNEP/CBD/COP/3/37 التي أُعدت من أجل تمكين مؤتمر الاطراف من تقديم الاقتراحات لمؤسسات التمويل عن كيفية جعل انشطتهم في مجال التنوع البيولوجي اكثر دعماً للاتفاقية.

٦- تم تنظيم هذه المذكرة على النحو التالي: يستعرض الفرع الثاني المصادر المتنوعة لتمويل التنوع البيولوجي، الذي تشمل تدفقات المساعدات الانمائية الرسمية وأيضاً أنشطة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص. ويستعرض الفرع الثالث المناحي الأحيرة للمساعدات الانمائية الرسمية لمشاريع التنوع البيولوجي ويثبت هذا الفرع الانطباع السائد بأن هذه المساعدات بدأت تنخفض منذ سنة

١٩٩٣. ويفحص الفرع الرابع بعناية خمسة اتجاهات جديدة ممكنة من أجل تمويل مشاريع إدارة التنوع البيولوجي: (أ) تقوية مؤسسات التمويل القائمة؛ (ب) ترشيد التنوع البيولوجي في المساعدات الإنمائية الرسمية؛ (ج) الوصول إلى مؤسسات التمويل بأكثر فعالية؛ (د) الإستفادة من موارد القطاع الخاص عن طريق المساعدات الإنمائية الرسمية؛ (هـ) تحويل الدين إلى برامج التنوع البيولوجي. وبعدئذ يناقش الفرع الخامس بعض المعلومات المالية المطلوبة من أجل الرصد والتقييم الأفضل لتوافر الموارد الإضافية للتنوع البيولوجي. ويقترح الفرع السادس التوصيات التي قد يرغب الأطراف في النظر فيها.

## ٢- مصادر الدعم المالي للاتفاقية

٧- يعتمد هذا الفرع على الدراسة بشأن توافر الموارد المالية الإضافية التي تم تقديمها إلى مؤتمر الأطراف الثاني (UNEP/CBD/COP/2/10) من أجل استعراض مصادر الدعم المالي للاتفاقية. تدرج مصادر الدعم المالي ضمن الفئات التالية:

- (أ) الوكالات المتعددة الأطراف؛
- (ب) الوكالات المانحة الثنائية؛
- (ج) وكالات الأمم المتحدة؛
- (د) المنظمات غير الحكومية؛
- (هـ) المؤسسات الخيرية
- (و) القطاع الخاص.

٨- حتى الآن، تلقت البلدان النامية القسم الأكبر من دعمها المالي لأنشطة التنوع البيولوجي من ثلاثة مصادر: بنوك التنمية المتعددة الأطراف والوكالات المانحة الثنائية ومرفق البيئة العالمية. تشكل هذه المصادر مع المصادر العامة للتمويل وتشكل مجدا ذاتها تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية للتنوع البيولوجي. وقدمت أيضا مصادر أخرى مثل المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والتبرعات الخيرية دعما قيما لاهداف الاتفاقية. ولم يتم القطاع الخاص، الذي هو المصدر الغالب لتدفقات الموارد عبر الحدود الآن، باستثمارات عبر الحدود هامة في إدارة التنوع البيولوجي.

٩- يتركز هذا التقرير على مناحي المساعدات الإنمائية الرسمية للتنوع البيولوجي، لأن المصادر الأخرى غير خاضعة للالتزامات القانونية بموجب الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مناقشة كل مصدر من مصادر التمويل العديدة بمزيد من التفصيل يخرج عن نطاق هذه المذكرة. و عوضاً عن ذلك، ستستعرض هذه المذكرة مصادر التمويل المختلفة، ولكنها ستحصر مناقشة موضوع توافر الأموال في مناحي المساعدات الإنمائية الرسمية. وقد يقدم عمل مؤتمر الأطراف الإضافي المختص بتوافر الأموال فرصة للبحث عن الاستراتيجيات البديلة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## ٢-١ الوكالات المتعددة الأطراف

١٠- تشمل الوكالات المتعددة الأطراف مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ومرفق البيئة العالمية. وتشمل مجموعة البنك الدولي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير وجمعية التنمية الدولية (التمويل الامتيازي) ومؤسسة التمويل الدولية (تمويل القطاع الخاص). يعتبر البنك الدولي المورد الأكبر لتمويل التنمية والخدمات الاستشارية للبرامج والمشاريع البيئية. وبنوك التنمية الإقليمية الرئيسية هي بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الكاريبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك انتر-اميريكاني للتنمية. ويشكل مرفق البيئة العالمية جهداً متعدد الأطراف لتزويد الأموال خصوصاً لاربعة مجالات تتعلق بالبيئة: التنوع البيولوجي؛ تغير المناخ؛ استنفاد الأوزون؛ والمياه الدولية. وستستعرض الوثيقة UNEP/CBD/COP/3/5 أنشطة المرفق بوصفه آلية مؤقتة للتمويل بموجب المادة ٢١ من الاتفاقية.

## ٢-٢ الوكالات المانحة الثنائية

١١- تنظم الوكالات المانحة الثنائية في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ومن بين أهداف لجنة المساعدات الإنمائية تنسيق أنشطة المساعدات المالية التي تقوم بها الأعضاء. وقد كان التركيز الرئيسي التقليدي للجنة المساعدات الإنمائية ينصب على البرامج الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. ولكن التركيز على الحماية البيئية، بما فيه إدارة التنوع البيولوجي المستدامة، استمر في البروز طوال العقد

الماضي. ونتيجة لذلك، تكون الوكالات المانحة الثنائية إلى جانب بنوك التنمية المتعددة الأطراف المصدر الرئيسي لاموال التنوع البيولوجي للبلدان النامية.

## ٢-٣ وكالات الأمم المتحدة

١٢- تشكل وكالات الأمم المتحدة مصدرا ثانويا لمساعدة البلدان النامية. وتقوم هيئات الأمم المتحدة مثل منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التربية والعلم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة وغيرها بإدراج التنوع البيولوجي ضمن انشطتها، غير أنها تعتبر مصدر أموال ثانوي فقط لبرامج التنوع البيولوجي. ويتم تمويل معظم هيئات الأمم المتحدة من خلال ميزانيات التشغيل المخصصة لها، مقارنة مع عمليات أسواق رأس المال لبنوك التنمية. لكنه يتم تمويل مشاريع برنامج الأمم المتحدة للتنمية المنفذة بواسطة صناديق استئمانية مدارة وتمويل مشترك، يتعلق البعض منها مباشرة بالتنوع البيولوجي. ولدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة صندوق صغير للبيئة (برأس مال بلغ ١٢٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥) والذي يستعمل لتمويل برامج مثل رصد البيئة العالمية والإقليمية؛ وأنظمة التقييم وجمع البيانات؛ والأبحاث البيئية؛ ونشر وتبادل المعلومات؛ ودراسات موجهة لتطوير أشكال من النمو الاقتصادي متجانسة مع الإدارة البيئية السليمة.

## ٢-٤ المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية

١٣- تزود المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية مساعدة فنية كبيرة وخدمات استشارية. وغالبا ما تستعمل المنظمات غير الحكومية كقناة للأموال الرسمية وخصوصا للمشاريع الابتكارية. فعلى سبيل المثال، أعلنت الولايات المتحدة في قمة التنمية الاجتماعية (آذار/مارس ١٩٩٥) أن ٤٠% من المساعدات الأمريكية الرسمية ستقدم من خلال المنظمات غير الحكومية في السنوات الخمس التالية. ورغم أن المنظمات غير الحكومية الأمريكية تعتبر مصدرا رئيسيا للمساعدات غير الرسمية، فإن لدى منطمتين دوليتين غير حكوميتين - الإتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة - موارد ضخمة مكرسة لأنشطة التنوع البيولوجي.

## ٢-٥ القطاع الخاص

١٤- لا يمكن الوصول إلى استنتاجات دقيقة بخصوص طبيعة ومدى توافر الموارد المالية الواردة من القطاع الخاص بسبب الافتقار إلى المعلومات. فالأدلة الخاصة والنادرة الموجودة تشير إلى أنه في الظروف الملائمة يمكن للقطاع الخاص توفير موارد كثيرة. وقد يكون استثمار القطاع الخاص في إدارة التنوع البيولوجي على شكلين: أنشطة القطاع الخاص الداخلي والاستثمار الأجنبي المباشر. ويجري بحث بعض القضايا المتعلقة بتعبئة موارد القطاع الخاص الداخلية من أجل الحفظ والاستخدام المستدام في الوثيقة التي تحمل عنوان تقاسم الخبرات حول الإجراءات الحافزة من أجل الحفظ والاستخدام المستدام (UNEP/CBD/COP/3/24). وقد جرت تغطية بعض القضايا التي ينطوي عليها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الوثيقة UNEP/CBD/COP/2/10.

١٥- وتعتمد القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي الخاص، سواء على أساس منفرد أو من خلال مشاريع مشتركة مع كيانات عامة، على إحداث بيئة قانونية واقتصادية جذابة في البلد المستهدف. إن معظم الإجراءات المطلوبة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي مسألة سياسة داخلية وتشمل إحداث حوافز من أجل مشاركة القطاع الخاص في إدارة التنوع البيولوجي. وتتطلب سياسات التنمية لجذب موارد القطاع الخاص الضخمة نحو مشاريع إدارة التنوع البيولوجي تفهما واسعا للقضايا الاقتصادية والعواقب السياسية. وبسبب أهميتها وتعقيدها تتطلب هذه القضايا البحث والاستكشاف في وثيقة منفصلة.

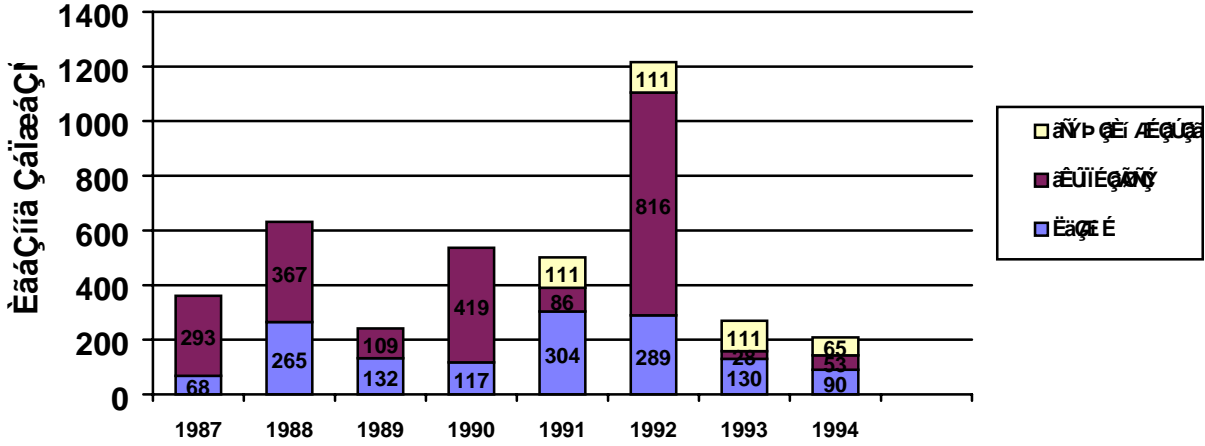
## ٣- التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية للتنوع البيولوجي

١٦- لأغراض هذا التحليل، تعرف المساعدات الإنمائية الرسمية على أنها منح وقروض امتيازية من الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وتصنف قروض التنمية الأجنبية الشاملة لعنصر ميسر يبلغ ٢٥% أو أكثر كمساعدة رسمية للتنمية، وذلك انسجاما مع التعريف الذي تستعمله لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

١٧- تنشأ البيانات لمناقشة المساعدات الإنمائية الرسمية للتنوع البيولوجي من نظام تقارير الدائن التابع للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي يصنف أنشطة أعضائه التمويلية الشنائية. وترفع بعض الوكالات المتعددة الأطراف التقارير إلى نظام تقارير الدائن رغم أنه يبدو أن التغطية غير متناسقة من سنة إلى أخرى. وتصنف المشاريع النظامية في بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أساس "قوانين الهدف". وتتعلق أربعة قوانين هدف بالتنوع البيولوجي وهي: (أ) الأحياء البرية؛ (ب) وتنمية الحراجة؛ (ج) وحفظ الموقع؛ (د) والمحميات الطبيعية. وقد وضع هذا التعريف الخاص بأنشطة التنوع البيولوجي قسم الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالتعاون مع لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (قسم الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة ١٩٩٦).

١٨- تشكل بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مصدر المعلومات الوحيد لتدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية للتنوع البيولوجي الملائم إجراء مقارنات السلسلة الزمنية. ان قوة البيانات تكمن في ترابطها بالنسبة للمانحين الشنائيين. وتشمل نقط ضعفها التغطية الضعيفة للمانحين المتعددي الأطراف واستثناء البيانات الواردة من المصادر غير الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص. ومن سلبيات هذه البيانات التعريف الضيق إلى حد ما لأنشطة التنوع البيولوجي التي تستثني عناصر الحفظ والاستخدام المستدام للمشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مثلا في القطاعات الحرجية وأنشطة الحفظ خارج الموضع الأصلي. وقد اسقط من البيانات أيضا التعاون الفني ونقل التقنية وهما عنصران مهمان من عناصر المادة ٢٠. وهكذا تمثل بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقديرا متدنيا للدعم الإجمالي، مع أنها تقدم قاعدة مناسبة ومتناسقة لإجراء مقارنات من سنة إلى أخرى، خصوصا في ما يتعلق بالمانحين الشنائيين.

## شكل رقم ١: المساعدات الانمائية الرسمية للتنوع البيولوجي، ١٩٨٧-١٩٩٤



ملاحظة: تشير التزامات مرفق البيئة العالمية لعام ١٩٩٤ إلى السنة المالية المنتهية في

حزيران/يونيو ١٩٩٥.

المصدر: ليك (١٩٩٦)

١٩- ان النقطة الأولى في بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الجديرة بالملاحظة هي ان أنشطة التنوع البيولوجي تشكل جزءا صغيرا من مجموع المساعدات الانمائية الرسمية. وتشكل أنشطة التنوع البيولوجي على أساس تراكمي نسبة ٧٥،٠٪ فقط من مجموع تدفقات المساعدات الانمائية الرسمية على مدى الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٤. وفي سنتين فقط، ١٩٨٨ و ١٩٩٢، شكلت الأنشطة المخصصة للتنوع البيولوجي نسبة أكثر من ١٪ من مجموع تدفقات المساعدات الانمائية الرسمية. وهكذا فان مشاريع التنوع البيولوجي تظهر على أنها ثانوية جدا في أولويات المانحين.

٢٠- يوضح الشكل رقم ١ منحى الكمية الإجمالية للمساعدات الانمائية الرسمية للأنشطة المختصة بالتنوع البيولوجي على مدى الفترة ١٩٨٧ إلى ١٩٩٤. ويظهر الجدول أن مساعدات التنوع البيولوجي قد وصلت الى ذروة ملحوظة في عام ١٩٩٢ عندما بلغت ١٢١٦ مليون دولار أميركي. ولكن منذ ذلك الحين انخفضت المساعدات الانمائية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى ٢٦٩ مليون دولار أميركي في عام ١٩٩٣



وإلى ٢٠٨ مليون دولار أميركي في عام ١٩٩٤. ويرجع قدر هام من هذا الإنخفاض إلى انخفاض في التمويلات القادمة من الوكالات المتعددة الأطراف، ويمكن أن ننسب ذلك جزئياً إلى التضارب في إعداد التقارير.

٢١- تعتبر البيانات أكثر اعتمادية بالنسبة للمانحين الثنائيين الذين خفضوا بشكل كبير برامجهم للتنوع البيولوجي بعد عام ١٩٩٢. وانخفضت الالتزامات الثنائية لمشاريع التنوع البيولوجي من ٢٨٩ مليون دولار أميركي في عام ١٩٩٢ إلى ٩٠ مليون دولار أميركي في عام ١٩٩٤. ويشكل هذا مجال اهتمام كبير لأن المانحين الثنائيين يمثلون البلدان المتقدمة الأطراف التي التزمت بموجب الاتفاقية بأن تزود أموالاً إضافية وجديدة للتنوع البيولوجي.

٢٢- على مدى الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٤ كان معدل التزام المساعدات الانمائية الرسمية الواردة من الوكالات الثنائية إلى مشاريع التنوع البيولوجي ١٧٤ مليون دولار أميركي. وكانت الالتزامات الثنائية في عام ١٩٩٤ تقريباً نصف مستوى المعدل. ويظهر أن المانحين المتعددي الأطراف قد خفضوا التزاماتهم نحو التنوع البيولوجي بأكثر من ٩٠٪ منذ عام ١٩٩٢، ولو أنه من الصعب الجزم بدقة البيانات وصحتها.

٢٣- ولم يتم سوى مرفق البيئة العالمية بتعويض الانخفاض في الالتزامات من قبل المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف بشكل جزئي. وقد بلغت مجموع مدفوعات مرفق البيئة العالمية إلى التنوع البيولوجي خلال المرحلة التجريبية للسنوات ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ٣٣٢ مليون دولار أميركي، أو ما معدله ١١١ مليون دولار أميركي في السنة. وفي السنة المالية المنتهية في حزيران/يونيو ١٩٩٥ انخفضت مساعدة مرفق البيئة العالمية للتنوع البيولوجي إلى ٦٥ مليون دولار أميركي، وفي السنة المنتهية في حزيران/يونيو ١٩٩٦ انخفضت إلى ٢٣ مليون دولار أميركي. وكنسبة مئوية لنفقات مرفق البيئة العالمية انخفضت مشاريع التنوع البيولوجي من ٤٩٪ في المرحلة التجريبية إلى ٤٥٪ في السنة المالية ١٩٩٥، وبعدها انخفضت إلى ٧٪ في السنة المالية ١٩٩٦ (مرفق البيئة العالمية ١٩٩٥؛ مرفق البيئة العالمية ١٩٩٦).

٢٤- وهكذا فإن منحى تمويل الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي سائر إلى الإنحدار بشكل واضح. ولم يتم تعويض الانخفاض في الالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف بإدخال تمويلات مرفق البيئة العالمية للتنوع

البيولوجي. وبما أن مجموع تبرعات مرفق البيئة العالمية يعجز عن تعويض الانخفاض في التمويل المتعدد الأطراف والثنائي للتنوع البيولوجي تعويضا كاملا، فلا يمكن القول بان المانحين قد قدموا تمويلا إضافيا وجديدا لانشطة التنوع البيولوجي من خلال برامج المساعدات الانمائية الرسمية.

٢٥- وإلى حد ما فإن الانخفاض في المساعدات المتعلقة بالتنوع البيولوجي يعكس الانخفاض الإجمالي في تدفقات المساعدات الانمائية الرسمية منذ عام ١٩٩٢. فالمساعدات الانمائية الرسمية الإجمالية بلغت ذروتها في عام ١٩٩٢ عندما وصلت إلى ٦١ مليار دولار اميركي، وبعدها انخفضت إلى ٥٧ مليار دولار اميركي في عام ١٩٩٤، ويعتقد أنها انخفضت أكثر منذ ذلك الحين. ويشكل الانخفاض بقيمة ٤ مليار دولار في المدفوعات السنوية للمساعدات الانمائية الرسمية بين السنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٤ انخفاضا بنسبة ٦٪. وبالتباين، فإن المساعدات الانمائية الرسمية السنوية للتنوع البيولوجي انخفضت بقيمة مليار دولار اميركي بين السنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٤ مما يشكل انخفاضا بنسبة ٨٠٪.

٢٦- وكنسبة مئوية من مجموع المساعدات الانمائية الرسمية بلغت أنشطة التنوع البيولوجي ذروتها في عام ١٩٩٢ بنسبة ١٧٣،٧٣٪. وفي السنوات ١٩٩٣ و ١٩٩٤ انخفضت حصة الأموال المخصصة للمشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى ٢٨،٢٨٪ و ٢٩،٢٩٪ من المجموعات السنوية على التوالي. ويبدو أن الارتفاع الحاد في حصة مشاريع التنوع البيولوجي في مجموع المساعدات الانمائية الرسمية في عام ١٩٩٢ يمثل تحولا قصير الأجل للالتزامات المتعددة الأطراف نحو التنوع البيولوجي في سنة مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية.

٢٧- تنوع الاداء بشكل كبير بين المانحين الثنائيين الفرديين بالنسبة لتزويد تمويل إضافي وجديد لمشاريع التنوع البيولوجي. ويمكن اعتبار أن بلدا ما يساهم بأموال جديدة و اضافية في التنوع البيولوجي إذا تم الحفاظ على التزاماته الثنائية وفي الوقت ذاته يساهم بأموال جديدة في مرفق البيئة العالمية. واعتمادا على هذا التعريف تكون فنلندا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد جميعها قد ساهمت بأموال إضافية وجديدة لفائدة التنوع البيولوجي (ليك ١٩٩٦). وفي حالة المانحين الآخرين يظهر أن المساعدات الثنائية للتنوع البيولوجي قد انخفضت، أو أنها لم ترتفع، منذ شرع مرفق البيئة العالمية في العمل. ويظهر ان هؤلاء المانحين قد حولوا مواردهم الثنائية للمشاريع البيئية الى مرفق البيئة العالمية.

٢٨- وبالاجمال، لم يتلق التنوع البيولوجي تدفقا جديدا وإضافيا من المساعدات الانمائية الرسمية منذ إنشاء الاتفاقية في عام ١٩٩٢ كما يوضح ذلك الشكل رقم ١. وعلى العكس فالمساعدات الانمائية الرسمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي قد انخفضت، كما أن إدخال مرفق البيئة العالمية لم يزود الأموال الإضافية ولم يكن كافيا ليعوض الانخفاض في الأموال. إن ستة مانحين ثنائيين فقط قد زادوا من دعمهم لانشطة التنوع البيولوجي وقدموا تبرعات لمرفق البيئة العالمية. ويظهر ان بقية المانحين قد حولوا جزءا من التزاماتهم بالتنوع البيولوجي إلى مرفق البيئة العالمية.

٢٩- قد يعود الانخفاض في تمويل المساعدات الانمائية الرسمية للتنوع البيولوجي الى الصعوبات في تصميم وتنفيذ مشاريع فعالة. فمشاريع التنوع البيولوجي تشمل تغيير كيفية تفاعل الإنسان مع بيئته وكيفية استعمال مواردهم الطبيعية. و غالبا ما يتطلب ذلك تغيير مناهج السلوك والتقاليد التي نشأت على مدى فترات طويلة من الزمن، وأصبحت، كنتيجة، متضمنة في القانون أو العادات كما أنها تحصل على الدعم من الجماعات القوية في المجتمع. وتعديل التفاعلات البشرية البيئية هو عملية طويلة الأجل تفرض متطلبات صارمة على تصميم وتنفيذ المشاريع.

٣٠- وبالتباين، يفضل المانحون مشاريع البنية التحتية التقليدية التي هي اقل تعقيدا من مشاريع إدارة التنوع البيولوجي المستدامة. فمنافع مشاريع البنية التحتية معروفة بقدر كبير من اليقين، ويجري تقديرها بأكثر سهولة، ويمكن التخطيط لها بقدر كبير من الدقة، وهي اقل أهمية لسير أعمال البلد. وبينما سيزود مشروع بنية تحتية، على سبيل المثال، بلدا ما بوسائل نقل محسنة، واتصالات، أو مرافق، فان مشاريع التنوع البيولوجي تقوم بإدارة نظام دعم الحياة الأساسي للمجتمع في إطار وظائفها الايكولوجية مثل دورات الهيدرولوجيا، وتوسط تدفقات الطاقة على المستويات الغذائية المختلفة، ومحتوى ونوعية المعادن والترربة.

#### ٤- تحديد الأموال الإضافية للتنوع البيولوجي

٣١- بالرغم من الاحتمالات المحدودة لتوفير تدفقات أكبر من المساعدات الانمائية الرسمية للتنوع البيولوجي، يمكن للبلدان المستلمة والمانحين على حد سواء ان يقوموا بخطوات لتحسين قيمة تدفقات الموارد القائمة. ويمكن إنجاز ذلك من خلال:

- (أ) **تقوية مؤسسات التمويل القائمة؛**
- (ب) **ترشييد التنوع البيولوجي في المساعدات الإنمائية الرسمية؛**
- (ج) **الوصول إلى مؤسسات التمويل بأكثر فعالية؛**
- (د) **الإستفادة من موارد القطاع الخاص عن طريق المساعدات الإنمائية الرسمية؛**
- (هـ) **وتحويل الدين إلى برامج التنوع البيولوجي.**

٣٢- سيعرض هذا الفرع نظرة عامة واسعة لكل فرصة من هذه الفرص. والغرض من مناقشة كل استراتيجية هو خلق نقطة انطلاق من أجل تحليل إضافي، وقد يود مؤتمر الأطراف أن يختار إحدى الاستراتيجيات المقترحة من أجل استعراض مفصل أكثر في اجتماعه التالي. ويمكن أن يشكل التحليل الشامل لكل استراتيجية بحد ذاته تقريراً، وعليه، فإن المناقشة التالية هي بحكم الضرورة نظرة عامة مختصرة للأحوال الحالية. وتتوافر المصادر بخصوص معلومات إضافية عن بعض الاستراتيجيات في الوثائق ذات الصلة.

#### ٤-١ **تقوية مؤسسات التمويل القائمة**

٣٣- يمكن تعزيز مؤسسات التمويل بواسطة زيادة فعالية أنشطتها المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويشمل ذلك تحسين فعالية المشاريع المختصة بالتنوع البيولوجي والتنسيق ودمج أنشطة المانحين الممولة داخل البلدان المستلمة وعلى المستوى الدولي على حد سواء. ويمكن القيام بتحسين فعالية المشاريع المختصة بالتنوع البيولوجي بواسطة دمج الخصائص المحددة للتنوع البيولوجي في تصميم المشاريع وتنفيذها. وتتم مناقشة هذه العملية بمزيد من التفصيل في الوثيقة التي تحمل عنوان الخصائص المحددة للتنوع البيولوجي والاقتراحات لمؤسسات التمويل عن كيفية جعل أنشطتها أكثر دعماً للاتفاقية (UNEP/CBDCOP/3/7).

٣٤- لدى التنوع البيولوجي خصائص خاصة تميزه عن مشاريع البنية التحتية التقليدية التي عادة ما تلقت معظم تمويل المانحين. وتشمل هذه الخصائص المحددة: (أ) الحساسية الزمنية للديناميكية الايكولوجية؛ (ب) التغيرات في تركيب ووظيفة التنوع البيولوجي؛ (ج) عدم التيقن من حالة التنوع البيولوجي ومناحيه وقيمتيه؛ (د) وتعقيدات العمليات المؤدية إلى فقدان التنوع البيولوجي؛ (هـ) واستحالة استرجاع خسائر التنوع البيولوجي.

٣٥- تقود هذه الخصائص الخاصة إلى مجموعة من المبادئ لتصميم مشاريع التنوع البيولوجي. وتشمل مبادئ تصميم المشاريع تعديل دورات المشاريع لدفع أموال اقل في البداية وأكثر خلال سير المشاريع على مدى فترة زمنية أطول. ويجب تعديل توقع العائدات المالية أو الاجتماعية ليعكس الغموض في إدارة التنوع البيولوجي. ويجب تقييم المشاريع على أساس معايير متعددة تعكس التغيرات في وظائف وأصول التنوع البيولوجي. ويجب الأخذ في الاعتبار ان هذه المشاريع تمثل تعديل التفاعلات البشرية مع البيئة الطبيعية، التي تشمل عددا وافرا من القرارات الفردية. وكنتيجة لذلك، يعتمد نجاح المشروع على بناء القدرة المحلية من أجل اتخاذ القرارات اللامركزي.

٣٦- ان تنسيق مشاريع التنوع البيولوجي داخل البلدان المستلمة وعلى المستوى الدولي هي وسيلة أخرى لتقوية عمليات المؤسسات الممولة. ولا يوجد في الوقت الحاضر تنسيق دولي لجهود تمويل التنوع البيولوجي. ونتيجة لذلك، فالتغطية الجغرافية البيولوجية لموارد المانحين هي غير متوازية، ويتلقى عدد من البلدان النامية الأكثر تنوعا من الناحية البيولوجية القليل من المساعدات الأجنبية (جيمز والمركز العالمي لرصد الحفظ ١٩٩٦). وعلى المستوى الداخلي يكون تنسيق مشاريع المانحين عادة لغرض خاص، مع أن جزءا من الإدارة غالبا ما يزود بواسطة الممثل المحلي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المحلي. ورغم ان التنوع البيولوجي عادة ما يمثل جزءا صغيرا من المساعدات الأجنبية للبلدان المستلمة، فإن الدعم المقدم لانشطة التنوع البيولوجي سيستفيد على نحو خاص من التنسيق الوطني الأكثر فعالية بسبب طبيعته الشاملة لعدة قطاعات.

## ٤-٢ ترشيد التنوع البيولوجي للمساعدات الإنمائية الرسمية

٣٧- تجذب المشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي نسبة أكبر من المساعدات الإنمائية الرسمية مقارنة بالمشاريع المخصصة للتنوع البيولوجي. ويقدر قسم الأمم المتحدة لتنسيق السياسة والتنمية المستدامة ان المشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي تلقت بين ٧% و ١٣% من المساعدات الإنمائية الرسمية في الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٤ (ليك ١٩٩٦). وتشكل هذه النسبة أقل من ١% من مجموع تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى المشاريع المخصصة للتنوع البيولوجي كما جرت الإشارة إلى ذلك في الفرع الثاني. وفي سنة ١٩٩٤ استوعبت المشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي حوالي ٥,٥ مليار دولار اميركي من اموال المانحين، أو ١١% من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية. وتعرف لجنة التنمية المستدامة المشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي كالتالي: (أ) الزراعة المستدامة؛ (ب) مكافحة التصحر؛ (ج) دمج البيئة والتنمية في اتخاذ القرارات؛ (د) محاربة الفقر؛ (هـ) الديناميكا الديموغرافية؛ (و) تعزيز دور المنظمات غير الحكومية؛ (ز) تعزيز دور النساء في التنمية المستدامة؛ (ح) وحفظ التنوع البيولوجي (قسم الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، ١٩٩٦). ومعايير لجنة التنمية المستدامة واسعة يشمل بعضها مسائل التنوع البيولوجي بطريقة غير مباشرة فقط، غير أن مبلغ ٥,٥ مليار دولار اميركي الذي يشكل قيمة المشاريع لعام ١٩٩٤ (بالمقارنة مع ٢٠٨ مليون دولار اميركي للتنوع البيولوجي) يوحى بإتاحة نطاق واسع من أجل "الترشيد".

٣٨- يشمل ترشيد التنوع البيولوجي في مخططات التنمية الاقتصادية تنفيذ إصلاحات في السياسات تشمل قطاعات عديدة. على سبيل المثال، يقصد باستراتيجية البنك الدولي من أجل ترشيد التنوع البيولوجي:

(أ) المساعدة على "خضرة" استراتيجيات البنك الدولي لمساعدة البلدان؛

(ب) مساعدة البلدان على تصميم برامج وسياسات قطاعية مشجعة للتنوع البيولوجي؛

(ج) تسهيل التخطيط الشامل لعدة قطاعات من أجل حفظ التنوع البيولوجي؛

(د) التأكد من أن ممارسات وسياسات البنك تساعد البلدان على ترشيد التنوع البيولوجي؛

(هـ) رعاية وتوسيع المشاركات الاستراتيجية دعماً للتنوع البيولوجي.

وهكذا فإن الترشيح يشمل مجموعة من التدابير لدمج اهتمامات التنوع البيولوجي في استراتيجية التنمية الاقتصادية لبلد ما. ويمكن تقديم مساعدة كبيرة في تنفيذ التدابير الأربعة الأولى المذكورة في الفقرة السابقة من خلال استخدام تقييمات التأثير البيئي التي تدرج على نحو محدد التنوع البيولوجي في التخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية وتولي انتباهها خاصاً للقطاعات مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك.

٣٩- تحدد عملية تقييمات التأثير البيئي وتقييم وتدمج التأثيرات البيئية المحتملة لمشروع ما في تصميمه وتنفيذه. وعندما تطبق بأكثر فعالية، فإنها تتيح فرصة لأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان قبل اتخاذ القرارات بخصوص المشروع في إنجاز المشروع المقترح. وهذه الطريقة تضمن إجراءات تقييمات التأثير البيئي بأن تترجم سياسات الترشيح فعلاً إلى أعمال ملموسة.

٤٠- تشمل تقييمات التأثير البيئي عادة نظام تقييم متدرج. فالمشاريع ذات الإحتمالية العالية للتأثيرات القاسية تخضع لتقييمات التأثير البيئي الأكثر تفصيلاً وشمولية من تلك التي يعتقد أن لديها القليل من التأثير البيئي أو ليس لديها تأثير بتاتا. وإعداد تقييمات التأثير البيئي هي من مسؤولية مطور المشروع (عادة يكون وكالة للحكومة المستلمة) ويتطلب تقديم وثيقة مكتوبة إلى الوكالة المانحة تصف التأثيرات البيئية المحتملة على المشروع. وتضع الوكالات المانحة غالباً مجموعة من المبادئ التوجيهية لتقييمات التأثير البيئي كجزء من دعمها الفني للمشروع.

٤١- تتضمن المبادئ التوجيهية لتقييمات التأثير البيئي عادة ما يلي: وصفا للنشاط المقترح؛ ووصفا للبيئة المحتمل التأثير فيها، بما في ذلك معلومات محددة ضرورية من أجل تحديد وتقييم التأثيرات البيئية للاقتراح؛ ووصفا للبدائل العملية، بما في ذلك خيار عدم القيام بأي عمل؛ وتقييماً للتأثيرات المحتملة للاقتراح، بما فيها

التأثيرات غير المباشرة؛ وتحديدًا ووصفًا للتدابير المتوافرة للتخفيف من التأثيرات البيئية المضرة؛ ومؤشرا للفجوات في المعرفة والغموض الذي قد يعترض عملية جمع المعلومات المطلوبة.

٤٢- ومع ذلك، وجدت استعراضات متنوعة قام بها البنك الدولي ولجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي انه في الواقع لم تستخدم تقييمات التأثير البيئي طاقاتها (البنك الدولي ١٩٩٣؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ١٩٩٢؛ الاتحاد الأوروبي ١٩٩٤). وشملت المشاكل الأكثر انتشارًا نقصًا في تحليل البدائل، وتدابير التخفيف الضعيفة أو المنعدمة، وعدم وجود عناصر التنفيذ والرصد، ونقصًا في المقدرة المؤسسية لإعداد تقييمات التأثير البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تستعمل تقييمات التأثير البيئي في نهاية دورة تقييم المشاريع، وهكذا تم تفويت الفرصة لدمج الاهتمامات البيئية في تصميم المشاريع. وغالبًا ما كان الاشتراك العام غير كافٍ؛ وخلص أحد الاستعراضات إلى انه في العديد من تقييمات التأثير البيئي الأولية كان التشاور مع المجموعات السكانية المتأثرة والمنظمات غير الحكومية "محدودًا في أفضل الأحوال" (البنك الدولي، ١٩٩٣).

٤٣- وفي ما يختص بالمشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فقد تمت عرقلة تقييمات التأثير البيئي نظرا للإفتقار إلى معايير موضوعية لتقييم التأثيرات المحتملة على التنوع البيولوجي وعناصره. ويعود ذلك جزئيا إلى أن رد العمليات الايكولوجية والبيولوجية على التأثيرات الخارجية لم يفهم جيدا (تمت مناقشة هذه النقطة بمزيد من التفصيل في الوثيقة UNEP/CBD/COP/3/7). ونتيجة لذلك، تقيم مثل هذه التأثيرات عادة على أساس ذاتي؛ فالمنهج الموضوعية الاضافية مثل تحليل مردودية التكاليف نادرا ما تستعمل.

٤٤- وتستطيع الوكالات الممولة القيام بتقييم التأثير البيئي على أهدافها وسياساتها الاستراتيجية الخاصة بالإضافة إلى طلب تقييمات التأثير البيئي من أجل مشاريع محددة. فاستعراضات مثل هذه الاستراتيجية يمكن أن تأخذ في الاعتبار إلى أي حد تعزز سياسات الوكالة حفظ التنوع البيولوجي. وحتى الآن، لم تحدد الوكالات التي قامت بمثل هذا الإستعراض أية تدابير محددة أو ملموسة قد يكون لها تأثير على طبيعة ومدى استعمال المساعدات الإنمائية الرسمية لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي.



### ٤-٣ الوصول إلى مؤسسات التمويل بأكثر فعالية

٤٥- يتوفر الدعم المالي للتنوع البيولوجي من مصادر متعددة الأطراف وثنائية متنوعة، مما يجعل من الصعب إطلاق أحكام عامة عن الطرائق التي يمكن بواسطتها تحسين الوصول إلى الموارد. فزيادة الوعي بين الجهات المعنية بخصوص توافر الأموال وإدراكها لمعايير الأهلية المطلوبة وإجراءات تقديم الطلب يجب أن يكون هدفا فوريا لأطراف الاتفاقية.

٤٦- ولكل مؤسسة تمويلية ثنائية مجموعتها الخاصة من معايير الأهلية وإجراءات تقديم الطلب التي تحدد شكلها جزئيا الأولويات البيئية وأهداف السياسة الخارجية لكل بلد مانح. وتختلف مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف من ناحية معاييرها للأهلية وأهداف سياساتها أيضا. ويحدث نوع من التوافق من خلال مشاركة المانحين المتعددي الأطراف الرئيسيين والمقرضين كوكالات التنفيذ والتطبيق التابعة لمرفق البيئة العالمية. وتقوم أيضا لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باستعراض إمكانية وجود توافق أكبر للإجراءات فيما يتعلق بالمشاريع البيئية.

٤٧- ويمكن لممثل محلي لوكالة مانحة في البلد المستلم أن يقدم مساعدات هامة في مجال "الامتداد". تشمل أنشطة الامتداد التأكد من أن مقدمي الطلبات المحتملين يدركون اهتمام المانح في تمويل مشاريع التنوع البيولوجي، وانهم مطلعون على معايير الأهلية وإجراءات تقديم الطلبات من أجل تلقي المساعدات. ويمكن ان تقوم الوكالات المانحة بجهود إضافية لإرشاد ممثليهم المحليين بأن يزيدوا من أنشطة الامتداد في مجال التنوع البيولوجي. ويمكن للوكالات المانحة أيضا أن تتبادل المعلومات وتسعى إلى تحسين تنسيق أنشطة الامتداد المختصة بها في البلدان المستلمة. ويمكن تعلم بعض الدروس من الجهود الجارية في مرفق البيئة العالمية لتحسين نوعية وكمية مشاريع مرفق البيئة العالمية. وضم مجلس مرفق البيئة العالمية مؤخرا في برنامج عمله مشروعا مصمما لبناء وتعزيز القدرة بين مجموعة واسعة من الجهات المعنية في البلدان المشاركة لتطوير مشاريع يقبلها مرفق البيئة العالمية.

#### ٤-٤ الإستفادة من موارد القطاع الخاص عن طريق المساعدات الإنمائية الرسمية

٤٨- يمكن استعمال المساعدات الإنمائية الرسمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ان هذا المصدر للأموال من أجل إدارة التنوع البيولوجي لم يكن مهما. ويمكن استعمال المساعدات الإنمائية الرسمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التنوع البيولوجي مباشرة من خلال مشاريع مشتركة مع الوكالات المانحة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال تحسين الأوضاع الداخلية من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وتستثنى التبرعات الخيرية الآتية من القطاع الخاص من هذا التحليل. ويركز هذا التحليل على مناهج من أجل جذب استثمار القطاع الخاص إلى التنوع البيولوجي على أساس شروط تجارية بدل الخيرية.

٤٩- تستعمل المشاريع المشتركة الأموال العامة للإستفادة من استثمار القطاع الخاص في مشاريع تتضمن عنصرا من عناصر التنوع البيولوجي. وتقدم الصناديق المالية للمشاريع المشتركة المضمونة من القطاع العام حوافز مالية إلى المستثمرين من القطاع الخاص (المنح، التمويل المشترك، مدفوعات ذات فوائد منخفضة) من أجل الاستثمارات في القطاعات التي لديها عناصر الحفظ أو الاستخدام المستدام، خصوصا السياحة والموارد الطبيعية. وتعتبر المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية وسائل لتسهيل نقل التكنولوجيا، ويمكن للشركاء الممولين من القطاع العام أن يستهدفوا شركات وصناعات ملائمة من أجل هذا النقل. ويمكن استعمال موارد المنح والامتيازات لتمويل تقييمات التأثير الإضافية المطلوبة للتحقق من السلامة الايكولوجية والاجتماعية للمشاريع الرائدة. وبتزويد موارد للمنح من أجل التحقيقات الأولية ودراسات الجدوى الموسعة يمكن للأموال العامة أن تقلل من الحواجز التي غالبا ما تمنع الدخول إلى الاستثمار الخاص في مشاريع استدامة التنوع البيولوجي.

٥٠- وقد بدأ في الآونة الأخيرة إنشاء عدة صناديق رأس مال للمشاريع من أجل التنوع البيولوجي. وأعد مرفق البيئة العالمية والمؤسسة المالية الدولية مشروع المقاولات ذات الحجم المتوسط والصغير، ومول برنامج الدعم الأميركي شبكة الحفظ للتنوع البيولوجي. وتشمل صناديق رأس مال المشاريع للتنوع البيولوجي الممولة من القطاع العام البارزة الأخرى: صندوق الأسواق الناشئة للبيئة العالمية (الممولة من حكومة الولايات المتحدة)، وشركة نوردك للتمويل البيئي (الممولة من البلدان الأعضاء في نوردك) و الصندوق البيئي لشمال أميركا (الذي يموله جزئيا صندوق الشركة الاقتصادية لما وراء البحار اليابانية).

٥١- يمكن للمساعدات الإنمائية الرسمية ان تستعمل لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة غير مباشرة من خلال توفير سلع عامة معينة. ويمكن أن يقدم بناء القدرة المحلية والبنية التحتية والتدريب في القطاعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، التي لديها إمكانية من أجل استثمار القطاع الخاص، حافزا من أجل الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر توافر العمال المدربين والبنية التحتية للنقل والاتصالات والخدمات الأخرى المقومات الأساسية لاستثمارات القطاع الخاص. ويمكن توجيه المساعدات الإنمائية الرسمية إلى تدابير الخير العام في القطاعات حيث يكون الاستثمار الخاص المتعلق بالتنوع البيولوجي ممكنا، مثل السياحة الاقتصادية أو الأبحاث الجينية التعاونية.

٥٢- وتقدم فرص القطاع الخاص الناشئة في الأبحاث الجينية التعاونية مثالا على الفرص التي يمكن للمساعدات الإنمائية الرسمية أن تجذب بها الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة غير مباشرة. وتشمل الأبحاث الجينية التعاونية جمع وتحديد ومعالجة العينات الجينية من عينات برية في البلد المضيف من أجل بيعها للشركات الأجنبية. كما أن تطوير القدرة من أجل إجراء أبحاث جينية بواسطة المساعدات الإنمائية الرسمية هو أيضا وسيلة من أجل تحسين الأوضاع المحلية لنقل التكنولوجيا. ويمكن للمساعدات الإنمائية الرسمية ان تشجع مشاركة القطاع الخاص في هذا القطاع من خلال:

(أ) إنتاج معلومات عن الموارد الجينية الموجودة داخل البلدان المستلمة من خلال تمويل وطباعة دراسات تصنيفية؛

(ب) تطوير قدرات اختبارية جينية أساسية من أجل عزل أشكال الحياة المجهرية والاختبار البيولوجي والتجزئيات الكيميائية؛

(ج) تدريب الأشخاص المحليين في التقنيات المختبرية والميدانية المختصة بالأبحاث الجينية التعاونية.

وسوف يزود خلق هذه الأوضاع شركات القطاع الخاص الأجنبية والداخلية بحافز للشروع في مشاريع الأبحاث الجينية التعاونية. ويمكن ان توسع هذه الاستراتيجية لتزويد البنية التحتية والتدريب في مجال مستهدف من إدارة التنوع البيولوجي إلى فرص أخرى مثل السياحة الاقتصادية.

#### ٤-٥ تحويل الدين إلى برامج التنوع البيولوجي

٥٣- ناقش نادي باريس للدائنين الثنائيين في أحد اجتماعاته المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر مخططاً مشتركاً للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لخفض أعباء الدين الرسمي للبلدان المنخفضة الدخل والمدينة على نحو خطير. وسوف يخفض هذا المخطط أعباء الدين للبلدان المؤهلة بنسبة مقترحة تصل إلى ٨٠٪. غير أن هناك مسألة رئيسية تنتظر الحل ألا وهي مساهمات الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف في المخطط. وقد أحال نادي باريس المسألة إلى مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، التي تستحق المقدار الأكبر من الدين الثنائي لاتخاذ القرار النهائي. ويبقى في هذه النقاشات مجال واسع للتفاوض حول الشروط النهائية، التي قد تتيح فرصة لبعض البلدان لتثبيت شروط تخفيف الدين مقابل الالتزامات البيئية.

٥٤- في اتفاق تحويل الدين يوافق بلد مدين على نحو نموذجي ان يأخذ على عاتقه الالتزامات البيئية الداخلية، مثل إدارة منطقة محمية، مقابل تخفيض الدين. وتفوق القيمة الاسمية للدين المعفي عنه إلى حد بعيد كلفة الالتزام البيئي للبلد المستلم. ويمكن تحويل الدين التجاري (يصدر عادة في الأصل من البنوك التجارية) والدين الثنائي على حد سواء لخدمة أغراض إدارة التنوع البيولوجي.

٥٥- منذ عام ١٩٨٧ تمت مقايضة الدين التجاري بالالتزامات الحفظ في ١٦ بلداً، وتولد عنها مبلغ ١٢٩ مليون دولار أميركي من الأموال المحلية لإستخدامها في إدارة التنوع البيولوجي. وفي هذه الصفقات يوافق البلد المستلم على نحو نموذجي ان يتعهد باستعمال الأموال المحلية في مشروع تنوع بيولوجي مقابل خفض في القيمة الاسمية للدين الذي تكون قيمته بالعملة الأجنبية. وشمل معظم هذه الصفقات شراء الدين من قبل المنظمات غير الحكومية لحفظ الطبيعة بسعر مخفض في الأسواق الثانوية ومفاوضات لاحقة مع البلد حول شروط تسديده. لكن إنجاز هذه الصفقات انخفض الى حد بعيد لأن قيمة الدين في السوق الثانوي ارتفعت نتيجة سلسلة من اعادات تنظيم الدين بموجب خطة Brady.

٥٦- من الممكن أيضا خفض الدين الثنائي مقابل التزامات التنوع البيولوجي. وكمثال على ذلك نذكر مشروع مبادرة أمريكا. ففي هذه الصفقات يدخل البلد المنتفع في اتفاق إطاري بيئي مع الولايات المتحدة مقابل تخفيض في الدين الثنائي. وبموجب الاتفاق الاطاري البيئي يدفع البلد المنتفع الفوائد بالعملة المحلية إلى صندوق استثماري بيئي مؤسس في الداخل. ويقوم صندوق الاستثمار باستثمارات في إدارة التنوع البيولوجي أو في أنشطة بيئية أخرى، كما قرر مجلس إدارته الذي عين بالتعاون بين البلد المنتفع والولايات المتحدة.

٥٧- توجد صناديق استثمار وطنية بيئية في ٣٢ بلدا، ويمكن ان توفر هذه الصناديق وسيلة من أجل إجراء تحويلات إضافية للدين إلى التزامات التنوع البيولوجي. ورغم ان صناديق الاستثمار الوطنية البيئية لديها تنوع في الهياكل والهبات، فان الغرض الأساسي منها هو توفير المشاريع البيئية الداخلية بمصدر تمويل طويل الأجل ومضمون. ومنذ عام ١٩٩٠ تم التعهد بتقديم ٨٥٠ مليون دولار امريكي إلى صناديق الاستثمار الوطنية البيئية في البلدان النامية، وقد اتى معظمها من المنح الثنائية والمتعددة الأطراف، مع ان خفض الدين قد ساهم أيضا في عدد من الحالات. وصناديق الاستثمار الوطنية البيئية هي وسيلة ممتازة لتحويلات الدين لأن الرأسمال الجديد يساهم في هبات يمكن ان تمويل أنشطة الحماية البيئية إلى الأبد بدون تبرعات سنوية من الحكومة المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، وبما ان صناديق الاستثمار الوطنية البيئية تدار من الداخل، فانها تساهم في بناء القدرة وإحداث حافز للمنشأ المحلي لمقترحات المشاريع.

٥٨- في النقاشات الجارية حول التخفيف من الدين للبلدان المنخفضة الدخل المدينة على نحو خطير، يمكن أخذ تخفيضات إضافية في الاعتبار مقابل تعهدات بالموارد الداخلية لصندوق استثمار بيئي. وكما تمت مناقشته سابقا، فان المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين يتفاوضون حول خطة من اجل تخفيف حوالي ٨٠% من "الدين المؤهل" للبلدان الضعيفة الدخل المدينة على نحو خطير. وتخضع الخطة لاتفاق حول المساهمات النسبية من قبل الدائنين المتعددي الأطراف والثنائيين في الخطة وكما تخضع لقرار كيفية تمويل مساهمات كل من الدائنين المتعددي الأطراف الرئيسيين. وما زالت قضايا أخرى قيد التفاوض وتشمل نسبة تخفيف الدين المقترحة (اقترح بعض الدائنين الثنائيين ٩٠% من التخفيف)، وتعريف الدين المؤهل، وتعريف فئة المدنين المؤهلين.

٥٩- وفي إطار الكثير من المسائل التي لم يتم البت فيها بعد، قد تنظر البلدان المدينة على نحو خطير إلى المفاوضات الجارية كفرصة من أجل التفاوض حول تخفيض أوسع واعمق للدين مقابل الالتزامات البيئية. ويمكن للإطار البيئي الوطني ان يكون وسيلة ملائمة للبلدان المدينة لتتعهد بالتزاماتها البيئية مقابل تخفيض إضافي للدين. فعلى سبيل المثال، يمكن لبلد ما ان يقترح مساهمة حكومية برأس مال إلى وقف صندوقها الاستئماني البيئي الوطني مقابل زيادة في نسبة تخفيض الدين من ٨٠% إلى ٩٠% من المجموع المؤهل، أو يقترح التوسع في تعريف الدين المؤهل.

## ٥- متطلبات المعلومات

٦٠- يبرز الانخفاض الواضح في المساعدات الإنمائية الرسمية للتنوع البيولوجي منذ عام ١٩٩٣ أهمية تحسين المعلومات والرصد لتوافر الموارد المالية. وكما جرت الإشارة إليه في الفرع الثاني، فإن البيانات المتناسقة هي متوفرة لوكالات المانحين الثنائية، ولكن التقارير المقدمة من قبل الوكالات المتعددة الأطراف هي غير كاملة ومتضاربة. وهكذا لا يمكن الاعتماد على تحليل المناحي من سنة إلى أخرى في الأموال المخصصة للتنوع البيولوجي، كما أن مدى وفاء الأطراف بالتزاماتها بموجب المادة ٢٠ من الاتفاقية غير واضح. وبالإضافة إلى النقص في تقديم التقارير، فإن التعريف الحالي لانشطة المشاريع أو "قوانين المشاريع" في نظام تقديم تقارير الدائن التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا يسترعي الإنباه بشكل ملائم إلى الأنشطة المتعلقة والمخصصة بالتنوع البيولوجي.

٦١- سوف يسمح أيضا نظام معلومات ملائم برصد مدى وصول الأطراف إلى مصادر التمويل البديلة كما جرت مناقشة ذلك في الفرع الثالث. فعلى سبيل المثال، ان للإستفادة من موارد القطاع الخاص إمكانية تزويد مبالغ كبيرة من الأموال للتنوع البيولوجي، ولكن المعلومات من هذا النوع هي ضئيلة في الوقت الحاضر. فقياس مدى قدرة المانحين الأجبيين على ترشيد اهتمامات التنوع البيولوجي في مشاريع التنمية القطاعية يتطلب تحسين تقديم التقارير المالية وتعريفات افضل لأنشطة الحفظ والاستخدام المستدام. وكخلاصة، تكون المعلومات عن استعمال آليات مالية بديلة لتمويل إدارة التنوع البيولوجي موردا قيما للأطراف.

## ١-٥ صعوبات منهجية

٦٢- يتطلب الرصد الناجح للتدفقات المالية عبر المؤسسات المتعددة الأطراف والشائبة المانحة ان تستعمل هذه المؤسسات منهجيات مشتركة لإنتاج بيانات ذات هدف وقابلة للمقارنة، وان تنقل هذه البيانات على نحو قانوني إلى مصدر منفرد.

٦٣- يستعمل المانحون المتعددون الأطراف والشائبيون والمؤسسات الدولية الأخرى في الوقت الحاضر منهجيات مختلفة لحساب المستويات المتغيرة لتمويل التنوع البيولوجي. وتختلف هذه المنهجيات حول إقامة القاعدة التي تقاس على أساسها الإضافة، وفي تحديد نوع فئات تمويل المشاريع الذي يمكن اعتباره داعماً لأهداف الاتفاقية.

٦٤- وفي ما يختص بالقاعدة الأساسية، تقيس بعض التحاليل الإضافة استناداً إلى أساس المستويات التاريخية للمساعدات الإنمائية الرسمية الموجودة وقت تاريخ فتح باب التوقيع على الاتفاقية. ويقاس آخرون الإضافة على أساس أهداف الحد الأدنى للمساعدات الإنمائية الرسمية المنصوص عليها في قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ومع ذلك، يصف آخرون أية آليات مالية جديدة أو ابتكارية التي تثبت لها تولد موارد إضافية وجديدة دون الرجوع إلى المستويات الإجمالية.

٦٥- وفي ما يخص التعريفات، لا يوجد لحد الآن مقياس متفق عليه عالمياً لتعريف المشاريع التي تدخل في إطار المشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وهناك مجهودان رئيسيان حتى الآن يصنفان المساعدات الإنمائية الرسمية، أحدهما تقوم به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والآخر يقوم به قسم الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وقد اتبعا منهجيات مختلفة. وفي حالتيهما الحالية، لا يظهر ان أي من المجهودين قد تم بذله لإيجاد - بصورة مرضية - قاعدة لرصد وتنفيذ الاتفاقية (ليك ١٩٩٦).

## ٢-٥ صعوبات تقديم التقارير

٦٦- يجب أن تقوم الاستنتاجات السليمة بشأن مناحي التدفقات المالية على أساس مجموعة بيانات كاملة. ورغم أن جهود لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد ولدت من خلال نظامها لتقديم تقارير الدائن بيانات مترابطة بشأن برامج المساعدات الثنائية لأعضائها، فقد تبين أن جمع المعلومات من المانحين المتعددي الأطراف والمقرضين هو أمر ينطوي على صعوبة أكبر.

٦٧- وقد أصبحت التدفقات من الكيانات الخاصة وغير الحكومية التي لا تتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية مصدراً هاماً على نحو متزايد لتمويل حفظ التنوع البيولوجي. وفي حين لم يتوقع أن تكون تدفقات كهذه جزءاً من إتمام التزامات الأطراف بموجب الاتفاقية، وتكون البيانات عن الجهود غير الحكومية مفيدة في رصد وتنفيذ الاتفاقية.

## ٣-٥ العمل من أجل الحلول

٦٨- تبذل حالياً جهود في منتديات متنوعة تسعى إلى تحسين منهجيات تقديم التقارير بشأن الموارد المالية للحماية البيئية. وتقوم أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الآن بإعداد مبادئ توجيهية دقيقة لأعضائها، التي من شأنها أن تساعد على القيام بحسابات أكثر صرامة للنفقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي عبر قطاعات مختلفة. وقد تتيح التنقيحات الحالية لنظام تقديم تقارير الدائن فرصة لمؤتمر الأطراف لبيدأ حواراً مع أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير لمشاريع التنوع البيولوجي.

٦٩- قد تود الأطراف أن تشير إلى أن الأطراف في الإتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ قد أخذت على عاتقها الوفاء بالتزامات موارد مالية ماثلة لتلك التي تنص عليها هذه الاتفاقية. وقرر مؤتمر الأطراف في الإتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في دورته الثانية أن يدرج في المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير مطلباً ينبغي على الأطراف ذوي العلاقة بموجبه أن تظهر بوضوح كمية الموارد المالية التي ساهمت بها في تنفيذ الاتفاقية، وكيف أنها حددت أن هذه الموارد هي جديدة وإضافية. وقد يود مؤتمر الأطراف أن ينظر في إدراج بند مماثل في متطلبات الاتفاقية لتقديم التقارير الوطنية.



## ٦- التوصيات

٧٠- قد يود مؤتمر الأطراف ان يطلب من الأمانة ان:

(أ) تجمع البيانات السنوية بشأن أنشطة المؤسسات التمويلية المتعلقة بمشاريع التنوع البيولوجي، بما في ذلك أنشطة المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف وغير الحكوميين على أساس تقديم تقارير مترابطة؛

(ب) تعد برنامجاً لتقييم الكفاية الإجمالية ومناحي هذه الموارد المالية، وتحدد المجالات ذات الأولوية من أجل الدعم الإضافي؛

(ج) تسعى للتعاون مع أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على إدخال التحسينات على منهجيات تقديم التقارير من قبل أعضائها بشأن التمويل المتعلق بالتنوع البيولوجي؛

(د) تعد تقريراً لمؤتمر الأطراف على أساس قانوني يعرض بالتفصيل مناحي توافر الموارد المالية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك أنشطة وكالات المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين، وإلى الحد الممكن عن أنشطة المصادر الأخرى.

٧١- قد يود مؤتمر الأطراف ان:

(أ) يدعو وكالات التمويل المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمانحين من القطاع الخاص الى تزويد الأمانة على نحو قانوني بالبيانات بشأن أنشطة التمويل المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(ب) يدرج في المبادئ التوجيهية للتقارير الوطنية للبلدان المتقدمة الأطراف معلومات تظهر كمية الموارد المالية التي ساهمت بها في تنفيذ الاتفاقية، وإلى أي حد تكون هذه الموارد جديدة وإضافية؛

(ج) ينظر في اختيار إحدى الاستراتيجيات لجذب موارد مالية إضافية من أجل الاستعراض المفصل في اجتماعه التالي، مثل الحصول على الموارد من القطاع الخاص أو تحويل الدين إلى التنوع البيولوجي.

## المراجع

التقرير السنوي لمرق البيئة العالمية لعام ١٩٩٥. واشنطن.

مسودة التقرير السنوي لمرق البيئة العالمية لعام ١٩٩٦. واشنطن. (غير منشور).

الإتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (١٩٩٤) توسيع وجهات النظر حول التنوع البيولوجي. غلاند، سويسرا: IUCN والأكاديمية الدولية للبيئة.

جيمس، أ.ن. و المركز العالمي لرصد الحفظ (١٩٩٦) "المساعدات الأجنبية لحفظ التنوع البيولوجي في البلدان النامية: تحليل أولويات المانحين". تقرير الاتحاد الاوروي/المركز العالمي لرصد الحفظ، المشروع رقم ٢٤٢: الاستثمارات المالية في حفظ التنوع البيولوجي. كمبردج: المركز العالمي لرصد الحفظ (غير منشور).

جونستن، س. و المركز العالمي لرصد الحفظ (١٩٩٦) "تحليل التزامات المانحين لحفظ التنوع البيولوجي". تقرير الاتحاد الاوروي/المركز العالمي لرصد الحفظ، المشروع رقم ٢٤٢: الاستثمارات المالية في حفظ التنوع البيولوجي. كمبردج: المركز العالمي لرصد الحفظ (غير منشور).

ليك، ر. (١٩٩٦) جديد وإضافي؟: الموارد المالية لحفظ التنوع البيولوجي في البلدان النامية ١٩٨٧-١٩٩٤. كمبردج، المملكة المتحدة: بيردلايف الدولية.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (١٩٩٢) المبادئ التوجيهية حول البيئة والمساعدات: المبادئ التوجيهية لوكالات المساعدات حول المشاكل البيئية العالمية. باريس: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (١٩٩٥) التعاون الإنمائي: تقرير ١٩٩٤ للجنة المساعدات الإنمائية. باريس: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

قسم الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة (١٩٩٦) "إحصاءات التدفق المالي: تعديلات من أجل رصد تمويل جدول الأعمال القرن ٢١". وثيقة مساعدة رقم ٧، أعدها قسم التنمية المستدامة للجنة التنمية المستدامة، الدورة الرابعة، ١٨ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٩٦، نيويورك.

البنك الدولي (١٩٩٣) البنك الدولي والبيئة: السنة المالية ١٩٩٣. واشنطن: البنك الدولي.

البنك الدولي (١٩٩٥) ترشيد التنوع البيولوجي في التنمية : استراتيجية مساعدات البنك الدولي لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. وثيقة قسم البيئة رقم ٠٢٩. واشنطن: البنك الدولي.

البنك الدولي (١٩٩٦) ترشيد التنوع البيولوجي في التنمية الزراعية. من أجل ممارسة جيدة. واشنطن: البنك الدولي (مسودة).